س/ تعود الزياده الظاهريه في النفقات العامه الى عده اسباب وضحها؟

ج/

1. تغير في قيمه النقود بفعل التضخم :ترجع انخفاض القوه الشرائيه للنقود الى ظاهره التضخم والتي تتمثل بالارتفاع في مستوى العام للاسعار والذي ينجم عن زياده الوحدات النقديه المدفوعه مقابل الحصول على سلع والخدمات ومن هذه تنشأ العلاقه الطرديه بين الاسعار والنفقات العامه فارتفاع الاسعار يستدعي المزيد من الانفاق للحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات .

ان زياده في النفقات العامه ترجع الى ارتفاع الاسعار لا الى الزياده الحاصله في السلع والخدمات التي انتجتها النفقات العامه .

لذا وجب ولمقارنه النفقات العامه في فترات مختلفه وخاصه اذا كانت هذه الفترات متباعده ان نقوم بتعديل هذه الارقام كما تستبعد التغيرات التي طرأت على القوه الشرائيه للنقود.

ويمكن الرجوع الى المعادله التاليه لاستخراج الزياده الحقيقيه في النفقات العامه بأستبعاد الزياده الظاهريه العائده الى الزياده في المستوى العام للاسعار (حاله استبعاد التضخم).

 النفقات العامه بالاسعار الجاريه

الزياده الحقيقيه في النفقات العامه =

 المستوى العام للاسعار

1. تغير قواعد الفن المالي:-

يعود تغير القواعد الفنيه في اعداد الحسابات العامه احيانا الى زياده ظاهريه "غير حقيقيه" في النفقات العامه للدوله ومن ثم تستدعي المسأله عند القيام بالمقارنات اجراء دراسات حول تلك الفتره خلال فتره زمنيه معينه التأثير من أن تلك القواعد التي لتبعت في اعداد الموازنات العامه بقيت ثابته.

فقد قاد التغير في تلك القواعد من الموازنه الصافيه الى الموازنه الاجماليه الى تضخم النفقات العامه في الموازنات العامه للدوله ,ذلك لان الموازنه الصافيه تستند على حق المؤسسه في اجراء المقارنه بين ماتحصل عليه من ايراد وماقامت به من انفاق ومن ثم لا ترد في موازنتها الا مبالغ صافيه ويعني هذا عدم ظهور النفقات للدوله وايراداتها كامله في الموازنه العامه ومن ثم تظهر النفقات بأقل من حجمه

اما الموازنه الاجماليه فتركز على اساس درج النفقات والايرادات كافه في الموازنه العامع من دون اجراء أي مقارنه بين الكميتين ولذلك فأن انتقال الدول في حساباتها او تنظيم حساباتها الماليه من نظام الموازنه الصافيه الى الاجماليه في الوقت الحالي قاد الى ظهور النفقات العامه بصوره ارقام متضخمه او قد كان ذلك تطبيقا لقاعده (عموميه الميزانيه) العام الذي يتضمن شمول الرقابه على النفقات ككل .